حكمات خضر العبد الرحمن | Hikmat al-Abd al-Rahman*

"السياسة الدولية للصين بين الاندماج وإرادة القوة"

Chinese Global Policy: Integration and the Force of Willpower

عنوان الكتاب في لغته: La politique internationale de la Chine entre intégration et volonté de puissance

المؤلف: جون بيير كابيستان Jean-Pierre Cabestan

سنة النشر: 2015.

الناشر: Presse De Lafondation Nationale Des Sciences Politique

عدد الصفحات: 640.

* أستاذ تاريخ الشرق الأقصى الحديث، جامعة دمشق.

* A Professor of Far East Studies, Damascus University

ليس الاهتمام بالكتابة عن الصين وليد لحظته، ولا هو حديث العهد، فقد كانت الصين دائمًا تحت نظر الكتّاب والمؤرخين الغربيين وركزوا عليها في كتاباتهم منذ القرن الثامن الميلادي؛ أي عصر ماركو بولو. إلا أن الذي اختلف هو ما يتعلق بأسباب هذا الاهتمام، فبعد أن كان الغربيون يكتبون عن الصين بدافع الفضول والرغبة (علم الصينيات الوهمي أو الخيالي)، أصبحت الكتابة والاهتمام لأسباب دينية، وهو ما مثلته بعثات اليسوعيين التبشيرية الدينية المسيحية (الكاثوليكية) من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، والتي تولد منها علم الصينيات الديني والذي مثله ماثيو ريشي Matteo Ricci، وهو العلم الذي تطور ليصل إلى الوضع الحالي؛ إذ تديره مؤسسات علمية أوروبية على مستوى عالٍ، ويقوم عليها أشخاص علمانيون. ويتعلق هذا العلم بدراسة الصين كل الصين، ولا سيما مع دخول الولايات المتحدة الأميركية ميدان الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية مدفوعة باهتمامات إستراتيجية في منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا. وجاء الاهتمام الأميركي في خضم الجدل الدائر بين أوساط النخب السياسية والأكاديمية حول مستقبل القوة الصينية التي دخلت ميدان التنافس مع الولايات المتحدة الأميركية، على اعتبار أنها القوة الوحيدة المرشحة لذلك، ولا سيما مع ظهور تيار من بين تيارات أخرى يقول بحتمية تفوق القوة الصينية على نظيرتها الأميركية وبأنها ستُصبح القوة القائدة للنظام العالمي، وبأنْ سيُصبح القرن الحادي والعشرين قرنًا صينيًا لا أميركيًا بحسب تعبير جوزيف ناي[1]. ومنذ ما يزيد على عقدين، ازداد الاهتمام الأكاديمي والسياسي العالمي بالدبلوماسية الصينية وسياستها الخارجية.

ضمن هذا السياق، يمكن الحديث عن كتابات الغربيين الآخرين؛ في فرنسا صاحبة الريادة في تأسيس علم الدراسات الصينية، ومن ثم في بريطانيا وألمانيا اللتيْن كان لهما الفضل في تطور هذا العلم. والكتاب الذي بين أيدينا كتاب على جانب كبير من الأهمية لأحد أهم علماء الدراسات الصينية الفرنسيين، يتناول السياسة التي تنتهجها الصين العالمية بين أن تكون دولة مندمجة ومتناغمة مع المجتمع الدولي وبين إرادتها في أن تكون دولة قوية منافسة وفاعلة. ويتناول الباحث بالتحليل تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الصين في سياستها الخارجية والأمنية، إضافة إلى تتبع مسعى الصين نحو تعزيز تأثيرها في النظام الدولي مستغلة علاقاتها مع القوى العظمى أو من خلال علاقاتها بالمنظمات الدولية.

1 حول ذلك انظر: جوزيف ناي، **هل انتهى القرن الأميركي؟** ترجمة محمد إبراهيم العبد الله (الرياض: شركة العبيكان للتعليم، 2015)، ص 47–68.

المؤلف ومنهجيته ومصادره

يُعد جون بيير كابيستان، مؤلف الكتاب من بين أشهر علماء الصينيات في فرنسا. وهو مدير أبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي[2] بين عامَيْ 2003 و2007، وباحث مشارك في مركز آسيا ومقرُّه باريس، ومركز الدراسات الفرنسي عن الصين المعاصرة في هونغ كونغ من عام 1998 إلى عام 2003، وأستاذ في جامعة هونغ كونغ المعمدانية ومدير لمركزها للعلوم السياسية والدراسات العالمية منذ عام 2007، ويُدير مجلته المشهورة *Perspectives Chinoises*. وللباحث – إضافة إلى كتاب سياسة الصين العالمية - العديد من المؤلفات كتبًا ومقالاتٍ وأبحاثًا.

ولعل الإشكاليات الأساسية التي يطرحها الباحث للنقاش تتعلق بالأهداف التي تبحث عنها السياسة الخارجية للصين ونيّاتها السياسية من وراء ذلك، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به عالميًا. أما التساؤلات التي يطرحها الباحث فتدور حول الأسباب التي دفعت الصين إلى تعديل سياستها العالمية، ويتساءل عن المكان الذي يمكن أن نجد فيه الإجابة عن تلك التساؤلات؛ أهي في الداخل الصيني أم في التغيرات العالمية التي شهدتها الكرة الأرضية بعد أحداث 11 سبتمبر؟ ثم يعمد الباحث إلى تقييم مدى التغيرات وشموليتها، وما إذا كانت ذات طبيعة تكتيكية أم إستراتيجية؟ وهل ستساعد هذه التغيرات على تسريع الاندماج الصيني في المجتمع الدولي وتعزيزه، وقبل ذلك في المحيط الإقليمي؟

ربما أكثر ما يُضيف إلى قيمة كتاب كابيستان المصادر التي اعتمدها. ولعل الخطابات والنقاشات داخل دوائر القرار السياسي لبكين كانت أبرز تلك المصادر وأهمها. ولم يُهمل عالم الصينيات التحليلات والآراء التي قدمها أبرز خبراء السياسة والدبلوماسية الصينيين، من دون أن يركن إلى الأخذ بتلك التحليلات قبل إخضاعها للتحليل والمناقشة؛ كون استقلالية هؤلاء الخبراء والمحللين لا يمكن الاعتماد عليها كليًا أو كونها على أقل تقدير مشكوكًا فيها. وتأتي تلك الاستقلالية الناقصة – إن صح التعبير - من كون تلك الموضوعات تنطوي على حساسية كبيرة في بلد ذي طبيعة شمولية، ومن أن هؤلاء غالبًا ما يتموضعون في مكان مستشار الأمير أكثر من المثقف[3].

2 المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي CNRS هو أكبر مؤسسة علمية عامة للبحث العلمي في فرنسا، ومن بين أهم عشر مؤسسات بحثية علمية وأكبرها على مستوى العالم، والأولى على المستوى الأوروبي.

3 Jean-Pierre Cabestan, *La politique internationale de la Chine entre intégration et volonté de puissance* (Paris: Presse De Lafondation Nationale Des Sciences Politique, 2015), p. 30.

من الذي يتحكم في رسم سياسة الصين الخارجية؟

تعددت الهيئات والجهات التي تتحكم بالقرار الصيني فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بعض تلك الهيئات مدنيّ، وبعضها عسكري، وهي منفصلة ومعقدة ومتشابكة في الوقت نفسه، إضافة إلى أن طريقة عملها غامضة وغير واضحة، إلا أنها مع ذلك تتمتع بسلطات حاسمة. والملاحظ في طبيعة العلاقات في صنع القرارات السياسة هو التداخل في عمل هذه الهيئات وعدم قدرة إحداها على اتخاذ قرار بمفردها. ويمكن هنا استحضار التاريخ؛ إذ لم يختلف الوضع في هذا المجال في عصر الصين الشيوعية عنه في عصر الصين الإمبراطورية، حيث كان نظام المحاكم المتبع آنذاك لا يسمح لكل محكمة (وزارة) بأن تتمتع كل واحدة منهما على حدَة بسلطة مطلقة ولا أن تقرر بمفردها، ذلك أن اتخاذ أي قرار كان يتم من خلال الاعتمادية المتبادلة[4].

> تعددت الهيئات والجهات التي تتحكم بالقرار الصيني فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بعض تلك الهيئات مدنيّ، وبعضها عسكري، وهي منفصلة ومعقدة ومتشابكة إضافة إلى أن طريقة عملها غامضة

المكتب السياسي للحزب الشيوعي

تعمل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي الشيوعي من خلال أعضائه التسعة على وضع التوجهات السياسية والأمنية الصينية من جهة، وإدارة السياسة العالمية للصين من جهة ثانية. فالقرارات الأهمّ ما تزال خاضعة للجنة الدائمة لهذا المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذي يعمل على توسيع الاجتماعات لتضم المكتب السياسي والمسؤولين الرئيسين في اللجنة المركزية العسكرية.

اللجنة المركزية العسكرية

تركزت صلاحيات اللجنة المركزية العسكرية في الصين على القضايا العسكرية. وقد تغيرت طبيعة عمل اللجنة العسكرية؛ فهي لم تعد مجلس الأمن القومي ولا الهيئة العليا لصنع القرار كما كان الأمر في صين ماو تسي تونغ أو خلال السنوات العشر الأولى من إصلاحات دينغ سياو بينغ. وقد أدّى الطابع المهني للجيش الصيني دورًا مؤثرًا في التقليل النسبي لدوره السياسي. فجيش التحرير الشعبي بقي جيشًا سياسيًا مُسيطَرًا عليه بحيث إن جميع الأطر العسكرية تنتمي إلى الحزب الشيوعي.

وزارة الخارجية

ضاعف صعود الصين العالمي ونشاطها الدبلوماسي من الدور الذي يجب أن تقوم به وزارة الخارجية الصينية والمتمثل في إدارة العلاقات الدبلوماسية والملفات الأخرى التي تتعلق بعلاقات الصين متعددة الأطراف. وقد نجح ممثلو الصين في المنتديات العالمية في الحصول على أغلبية مؤيدة لمصالح بلادهم بعد أن تمكنوا من إفشال المخاطر التي يمكن أن تنتج عن التحالفات المعادية للصين. وقد منحت تلك المزايا التي تمتعت بها وزارة الخارجية الصينية، إضافة إلى فعاليتها في مجموعات القادة من القيام بدور نشيط في عملية صنع القرارات التي تتعلق بالمسائل والقضايا العالمية.

وزارة التجارة

ساهمت عوامل عديدة في زيادة فعالية وزارة التجارة الصينية في عملية صنع القرار السياسي الصيني: دخول الصين منظمة التجارة العالمية (2001)، والنمو الاقتصادي الكبير، ودخول الصين عمليات تفاوض للتبادل التجاري الحر، واستثمار الاحتياطيات الأجنبية المتزايدة باستمرار في الخارج، والدور الذي أدّته وزارة التجارة الخارجية في عملية التقارب الصيني الغربي. ولا يُهمل الباحث دور وزارة التجارة في العمل الاستثماري الذي تقوم به الشركات الاستثمارية الصينية الكبرى التي تقوم بها في الخارج. إلا أن ذلك لا يخلو من عدم فعالية في عمل الوزارة، إذ يُشير كابيستان إلى أنه مع "استمرار الخلافات البيروقراطية العميقة مع البنك المركزي، كانت بعض الشركات الوطنية أو شركات الاستثمار الجديدة في الخارج ذات طبيعة محبطة للعمل الدولي لهذه الوزارة القوية على الرغم من مشاركة رئيسها بعدد من مجموعات القادة"[5].

مجموعات القادة

تمكن الباحث من تقديم صورة تاريخية وسياسية متكاملة عن أوضاع تشكل هذه المجموعات وعملها. وقد تعددت المجموعات وتتابع إنشاء بعضها بحسب الحاجة السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية؛

4 حول ذلك انظر كتابنا:
Les récits européens sur la Cour imperial des Qing de 1696 à 1865 (Paris\ Berlin: EUE, 2011).

5 Cabestan, p. 188.

فالمجموعات المسؤولة عن الشؤون الدولية تمثلت بأربع مجموعات هي: مجموعة إدارة السياسة الخارجية، مجموعة قيادة الأمن القومي الصيني، مجموعة إدارة مسألة تايوان وهونغ كونغ، ومجموعة إدارة قضية مكاو. وتخضع المجموعات الثلاث الأولى لسلطة الرئيس الصيني، بينما أصبحت المجموعة الأخيرة تُدار منذ عام 2003 من قِبَل نائب رئيس الجمهورية والمسؤول عن الأمانة العامة للحزب الشيوعي (زينغ تشينغ هونغ Zeng Qinghong ثم سي جينبينغ Xi Jinping). وقد أُريد لهذا المشروع أن يكون على نموذج مجلس الأمن القومي الأميركي، إلا أن أوضاع الصين المختلفة أظهرته كمجلس للأمن القومي على "الطريقة الصينية"[6]. وتتابع إنشاء مثل هذه المجموعات؛ مجموعة القادة المكلفة بإدارة الطاقة في 2005، ومجموعة قادة العمل المسؤولة عن التغير المناخي، وتوفير الطاقة والحد من انبعاث الغازات الناتجة عن الاحتباس الحراري في عام 2007.

الرأي العام

على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به الرأي العام (القومية) الصيني، ولا سيما الجانب العاطفي منه، حول العلاقات بدولٍ لها تاريخ استعماري (اليابان والولايات المتحدة الأميركية)، أو دول لها انعكاسات قومية – سيادية (تايوان) في آن معًا، فالرأي العام الصيني ما يزال عاطفيًا وضعيفًا وخاضعًا لإرادة النخبة السياسية القادرة حتى اللحظة على استعماله كأداة "قومية" بحسب حاجتها وأحوالها. ومع ذلك، يصعب تكوين صورة واضحة حول دور الرأي العام وفعاليته في رسم الخيارات السياسية والإستراتيجية الكبرى والمهمة بالنسبة إلى الصين. فتفكيك هذا الدور وتحليله غير واضح، ولم يلق بعدُ ذلك الاهتمام الذي يستحق – إلا مؤخرًا – وعلى نحوٍ يكون انتقائيًا ونسبيًا. ويحلل الباحث على نحو مثير عملية تراجع الوطنية الوحيدة وتقلصها أو بمعنى آخر؛ الطريقة الوحيدة لأن تكون وطنيًا مع الانفتاح الكبير للصين وتطبيع علاقاتها مع العالم الخارجي، وتأسيس مجموعة المصالح الاقتصادية التي نشأت داخل المجتمع حيث ظهرت الوطنية الاقتصادية.

عقبات صنع القرار وتنفيذ السياسات

يُلخص كابيستان العقبات أمام عملية صنع القرارات وتنفيذ السياسات: توسيع الأنانية المؤسساتية بين مؤسسات الحكومة المختلفة المتهمة بأنها متعددة وغير متناسقة ومتناقضة، والتناقضات في القرارات التي تتخذها هذا المؤسسات. ويُشير الكاتب إلى أن هناك ميلًا مخفيًا في النظام الإداري الصيني نحو تشجيع البيروقراطية والتردد في أي تعاون أفقي وفي عملية تنسيق تقديم الخدمات، ما عدا، بالتأكيد، تلك التي يتم فرضها بالإكراه من المركز، وهو أمر شائع في بلد مثل الصين. والعقبة الثانية تتمثل في ترك الدبلوماسيين في الضباب أو وضعهم أمام الأمر الواقع من دون أن تُترك لهم خيارات التحرك الدبلوماسي المرن. وقد أدى هذا الأمر إلى ضعف وزارة الخارجية في إدارة الملفات السياسية أو في اتخاذ ردّات فعل ملائمة تجاه الأفعال التي تفرض عليها، ولا سيما المفاجئة منها.

المحطات الكبرى لتطور سياسة الصين الخارجية والأمنية

أول تلك المحطات هي تلك الإجراءات التي قامت بها الحكومة الصينية بهدف الخروج من العزلة التي فرضتها الدول الغربية بما فيها اليابان، بعد عمليات القمع التي قامت بها السلطات الصينية بحق المتظاهرين في عام 1989. وقد تناول الباحث أهم محطات السياسة الصينية خلال العقد الذي أعقب أحداث تيان آن مين؛ الاعتماد على الإصلاحات كوسيلة للخروج من العزلة، والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد في ظل التغيرات التي شهدها العالم من انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور الديمقراطيات في الدول الأوروبية المستقلة. وقد نجحت المساعي الصينية في الخروج من العزلة، لكنها فشلت في القضية التي تتعلق بمبيعات الأسلحة الغربية والتي ما تزال قائمة إلى الوقت الحاضر. وقد سعت الصين للقيام بدور نشيط في "دبلوماسية تعدد الأطراف"، في إطار منظمة الأمم المتحدة كما هو الحال على المستوى الإقليمي، من أجل زيادة تأثيرها ونفوذها. وتأتي تلك السياسة "الانتقائية" انسجامًا مع التوجهات الصينية في التقليل قدر الإمكان من معاداة الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية والتي يمكن أن تفتح أمام الصين "صندوق الباندورا" داخل المجتمع الصيني.

يعتقد كابيستان أن الهدف الحقيقي من السياسة الصينية ليس إستراتيجيًا بل تكتيكيًا يُراد منه التخلص من الانتقادات الخارجية، وتوسيع التأثير العالمي للصين. فخطوات الدبلوماسية الصينية انتقلت من مبدأ الصعود السلمي للصين[7]، إلى دبلوماسية حسن الجوار الموجه أساسًا إلى المستوى الإقليمي، وإلى التناغم والانسجام بحسب

6 Ibid., p. 183.

7 حول مفهوم الصعود السلمي للصين، انظر: حكمات عبد الرحمن، "الصعود السلمي للصين"،مجلة **سياسات عربية**، العدد 14 (أيار/ مايو 2015)، ص 57 - 72.

المبدأ الكونفوشيوسي الذي يهدف إلى ضمان التنوع العالمي سياسيًا وثقافيًا. وقد أطلق هو جنتاو شعار التناغمات الثلاثة: السلام في العالم، المصالحة مع تايوان، والتناغم داخل المجتمع الصيني.

مما لا شك فيه أن الاعتماد على الأيديولوجية الكونفوشيوسية هو في النهاية إعادة التركيز الوطني بهدف استعادة قوة الجذب الثقافية والتربوية والاقتصادي التقليدي للصين؛ الأمر الذي دفع عددًا من المسؤولين والمحللين الصينيين إلى الاعتقاد بأن الصين تستطيع من الآن فصاعدًا أن تُمارس قوة ناعمة حقيقية منافسة للقوة الناعمة الأميركية في الشؤون الدولية. وتتمثل الأركان الأساسية للقوة الناعمة التي تمتلكها الصين في الثقافة الصينية، والحضارة التي تعد واحدة من أقدم الحضارات في التاريخ، إضافة إلى الأركان الحديثة التي دعمت قوة الصين الناعمة وهي الألعاب الأولمبية 2008[8]، ومعرض شانغهاي العالمي 2010، والسينما الصاعدة، وإستراتيجية التوسع الثقافي المتمثلة في انتشار معاهد كونفوشيوس[9].

الجدل الداخلي حول سياسة الصين الخارجية والأمنية

إن أحد أكثر نقاط القوة التي ميزت كتاب جون بيير كابيستان هو التحليل والنقاش الذي قدمه عن الجدل الداخلي الدائر حول السياسة الخارجية للصين. ويرى الكاتب أن البداية الكبرى للنقاش الداخلي بدأت منذ نهاية عام 1990 وهي الفترة الأشدّ حساسية في تاريخ العالم والمليئة بالاضطرابات، والتي فرضت على القيادة الصينية الدخول في هذه النقاشات. وهذه المرحلة تميزت بأن القادة الصينيين وضعوا حدًا لإستراتيجية المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية. وبدأت المرحلة الثانية من النقاش مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين (1999)، إذ دار جدال ساخن حول سياسة الصين العالمية. وقد ساهم في هذا النقاش طرفان على جانب كبير من الأهمية؛ صناع القرار الأساسيون، ومراكز البحوث المهتمة والمتخصصة بالسياسة الخارجية والأمنية. وقد ركزت المقاربة الجديدة على التعددية القطبية، واتباع الصين إستراتيجية غير مباشرة تهدف إلى إحاطة قوة الولايات المتحدة الأميركية وحماية مصالح الصين الأساسية. كان أول ضحايا النقاش الداخلي في الصين مبدأ الصعود السلمي الذي حل محله دبلوماسية حسن الجوار ثم سياسة التناغم والقوة الناعمة الصينية.

التوجهات الراهنة للسياسة الأمنية الصينية

يمكن تقسيم التهديدات التي تواجهها جمهورية الصين الشعبية بالتالي:

المشكلات التقليدية: تُشكل تايوان أولى القضايا الأمنية التقليدية التي تُمثّل هاجسًا للحكومة الصينية، إضافة إلى البحث المتزايد عن الاستقلال في مجال الطاقة والوصول إلى الاستقلال الداخلي. ويدخل في قائمة الاهتمامات ما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأميركية واليابان في منطقة آسيا المحيط الهادي، والتهديد الذي يمثّله النظام القائم في كوريا الشمالية، إضافة إلى "الإرهاب الإسلامي" أو صعود الإسلام الراديكالي في إقليم كسينجيانغ بعد أحداث 11 سبتمبر، والخلافات الحدودية البحرية وتجارة المخدرات والجريمة العابرة للقارات والأزمات الصحية والبيئية.

> تُشكل تايوان أولى القضايا الأمنية التقليدية التي تُمثّل هاجسًا للحكومة الصينية، إضافة إلى البحث المتزايد عن الاستقلال في مجال الطاقة والوصول إلى الاستقلال الداخلي

مشكلات الأمن غير التقليدية: وهي المشكلات التي ترتبط بالعولمة الاقتصادية الصينية. ويُشير الباحث إلى الأولويات الأربع الأساسية لسياسة الأمن الصينية، والتي تتمثل باستقرار النظام السياسي، وحماية الحدود، وأراضي الجمهورية الشعبية الصينية، وزيادة الضغط العسكري على تايوان، وتحديث جيش التحرير الشعبي الصيني. ومع تنوع التهديدات التي تتعرض لها الصين، تبقى الأولويات أمنية بلا تغيير.

وقد مثّلت المشكلات الأمنية التقليدية وغير التقليدية مجتمعة تحديًا أمام الحكومة الصينية، إذ أشار الكتاب الأبيض لعام 2006 إلى أنه على الرغم من أن أمن الصين ما يزال يواجه تحديات لا يمكن تجاهلها، فإن الاعتماد المتبادل المتنامي بين العناصر الداخلية والخارجية والعوامل التقليدية وغير التقليدية والتي جعلت من الحفاظ على

8 حول التاريخ الرياضي للصين، يمكن العودة إلى:
Chloé Maurel, *La Chine et le monde constats et enjeux,* 2e trimestre (Paris: Studyrama Perspectives, 2008), pp. 175 - 176.

9 Barthélémy Courmont, *Chine la grande séduction: essai sur le soft power chinois* (Paris: Choiseul, 2009), pp. 15 - 30.

الأمن الوطني مهمة أشدّ تحديًا وتعقيدًا، دفعت مجموعة من المحللين الصينيين إلى الاعتقاد أن العوامل الرئيسة المؤثرة في أمن الصين هي: الهيمنة وسياسة القوة، والصراعات الإقليمية التي تؤثر في الصين، والعولمة الاقتصادية التي أتاحت المزيد من المعلومات أمام المجتمع وظهور الشبكة العنكبوتية في مجال المعلوماتية، والصراع العسكري المحلي الذي يمكن أن يحدث إذا لم يتم تسوية القضية التايوانية، وأخيرًا الانفصال على أساس عرقي والتطرف الديني. وقد فرضت التهديدات الجديدة التي ظهرت أهمية التوافق والتنسيق الواسع بين القوى الكبرى وضرورة ذلك.

إلا أن الخوف يبقى من جانب شركاء الصين الإقليميين والدوليين على حد سواء، والذي يمكن أن يؤثر في العلاقات بينهما ويزيد من تعقيدها؛ فهل تستطيع الصين أن توازن بين أن تكون بلدًا مندمجًا مع/ وفي العالم على المستوى الأمني الإقليمي والجماعي، وبين الاستمرار في الضغط على الصين الوطنية تايوان، وبين الاستمرار في عملية التحديث العسكري المتسارعة؟

المملكة الوسطى والعالم

كانت الصين قد تعرضت للتهميش في العلاقات الدولية في أعقاب الحرب الكورية. وقد ساهم تخفيف التوتر في علاقات الصين الدولية، وسقوط الاتحاد السوفييتي في تسريع التغير الذي شهده موقع جمهورية الصين الشعبية ودورها على مسرح الأحداث الدولية. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت الإمبراطورية الوسطى تسعى لأن تكون قوة فاعلة في استقرار العالم وتطوره.

مع القوة العالمية الأولى

شهدت العلاقات الصينية – الأميركية انفراجًا مع جيانغ زيمين إلى واشنطن في 1997، وهي الزيارة الأولى لزعيم صيني منذ ثماني عشرة سنة، تلتها الزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى بكين في 1998. ومع ذلك، فإن هذا التحسن لم يكن دائمًا ولا متواصلًا. فالعلاقات بين البلدين انهارت بسرعة بسبب الاتهامات التي وجهتها بكين للولايات المتحدة الأميركية في دعم الحكومة التايوانية. في المقابل، كانت الصين في مرمى الاتهامات الأميركية، إذ اتهمت واشنطن بكين بعدم احترام الاتفاقيات العسكرية والتجارية الموقعة بين الطرفين، ومخاطر نقل التكنولوجيا الأميركية وزيادة عمليات التجسس الصينية على الولايات المتحدة الأميركية[10].

ولا يمكن أن توصف تلك العلاقات بأنها تسير وفق نسق واحد؛ ليست عدائية دائمًا وليست سلمية باستمرار، بل تميزت بالتعاون والمواجهة معًا. وتحتل القضية التايوانية رأس القضايا الخلافية وإن كانت حدة الانقسامات حول هذه القضية قد تراجعت منذ التسعينيات، ولا سيما بعد اتفاق الطرفين على الحفاظ على الوضع الراهن. إلا أن قائمة الموضوعات الخلافية تطول: منع انتشار الأسلحة النووية، وحقوق الإنسان التي أصبحت ثانوية منذ عام 2001، والتِبت أو المشكلات الأحدث كالقضية الكورية الشمالية، والعراق، وإيران وقضية إقليم دارفور. إلا أن مسألة التفوق الأميركي في منطقة المحيط الهادئ والتحديث المتسارع لجيش التحرير الشعبي الصيني هي أشدّ المسائل هيمنة على العلاقات بين البلدين.

> شهدت العلاقات الصينية – الأميركية انفراجًا مع جيانغ زيمين إلى واشنطن في 1997، وهي الأولى لزعيم صيني منذ ثماني عشرة سنة، تلتها الزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى بكين في 1998

ويختم عالم الصينيات توصيفه للعلاقات الصينية – الأميركية بحقيقتين؛ الأولى هي أن التفوق الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأميركية يُمثل في المستقبل القريب عنصرًا مهمًّا للاستقرار؛ ذلك لأنه يُحافظ على العلاقة مع هذا البلد على أعلى مستويات اهتمامات السياسة الخارجية والأمنية للصين الشعبية وقوتها، وتكبح المغريات العدوانية للصين، ولا سيما في مواجهة تايوان. والحقيقة الثانية هي أن تعزيز التحالف بين الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها الآسيوية اليابان، إضافة إلى عدم التكافؤ في القوة العسكرية الموجودة أصلًا بين بكين وواشنطن لا يمكن أن يحدث عكسه على المدى القريب والمتوسط على أقل تقدير.

مع القوى الإقليمية

اليابان

تُعد العلاقة مع اليابان الأصعب والأشدّ تعقيدًا بالنسبة إلى الحكومات الصينية المتعاقبة. فأكثر ما يُميز العلاقات الصينية اليابانية هو التناقض؛ فهي على الرغم من أنها علاقات وثيقة ومعقدة في المجالات الاقتصادية

10 Maurel, p. 81.

(اليابان هي الشريك الثاني للصين) والثقافية والإنسانية، لكنها في الوقت نفسه علاقات عاطفية وأشدّ هشاشة حين تتعلق بالتاريخ وبالقومية الصينية. وبعد عام 2004 ظهر تيار جديد في الصين يفضل التقارب مع الشريك والجار الآسيوي الكبير، من دون إغفال الثقل الذي يتمتع به الرأي العام الصيني المُشرب بمعاداة اليابان (المظاهرات المعادية لليابان العفوية أو الموظفة) ومؤسسات الإعلام التي دأبت على توظيف تلك المظاهرات التي أدامت الصورة السلبية القديمة عن اليابان. يُضاف إلى تلك العقبات المشكلة المتكررة منذ 1995 حول ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة لكلا البلدين، والتي ما تزال مثار خلاف بين بكين وطوكيو على الرغم من بعض الليونة حول بعض المواقف منذ 2007. ومصدر مشكلات هذه المسألة يأتي من الاستغلال الذي تقوم به الدولتان لبحر الصين الشرقي. وللتغلب على تلك المشكلة، تم إبرام اتفاق بين الطرفين في حزيران/ يونيو 2008 يُجيز الاكتشاف والاستغلال المشترك للمصادر الموجودة في المنطقة من قبل الشركات البترولية وشركات الغاز التابعة لكلا البلدين. وعلى الرغم من الخلافات على تعيين المياه الإقليمية، والتي هي في الحقيقة أساس لصراع على تياويو تاي/ سينكاكو غير المأهولة بالسكان، فإن هذا الاتفاق سلط الضوء على مقاربة صينية جديدة حول الخلافات البحرية. وتبقى المشكلات بين البلدين بعيدة من أن يتم تسويتها أو من أن توجد حلول مشتركة لها؛ فالتنافس الإستراتيجي بين البلدين ما يزال مستمرًا وبازدياد؛ الصين بحكم نموها الاقتصادي السريع وتحديث آلتها العسكرية وطموحها في ممارسة سلطتها الجديدة في آسيا، واليابان في رغبتها في أن تُعيد أمجادها التاريخية كقوة سياسية وعسكرية معًا.

وعلى المستوى الشعبي، ما يزال النفور المتبادل الذي خلفته العلاقات السياسية المتدهورة أصلًا موجودًا ومستمرًا؛ الشعور الصيني بمعاداة اليابان وتاريخها الاستعماري والقومي والدعوة إلى مقاطعة المنتجات اليابانية، يُضاف إليه الرفض السياسي الصيني لفكرة حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ورفض اليابانيين لفكرة أن تصبح الصين القوة الاقتصادية المسيطرة في آسيا. وقد أكد استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة **يوميوري شيمبون** اليابانية في نهاية 2004 أن 71 في المئة من اليابانيين الذي شملهم الاستطلاع ليس لديهم ثقة بالجار الصيني[11]. ويُشير السفير الأميركي في اليابان هوارد بيكر إلى أن الصين واليابان لديهما مسؤولية متبادلة في العمل معًا من أجل إيجاد وسائل عمل مثمرة، ولطوكيو قدرة في إدارة الاحتكاكات المتزايدة مع جارتها الكبرى[12].

11 Ibid., p. 117.

12 Pascal Lorot, *Le siècle de la Chine Essai sur la nouvelle puissance chinoise* (Paris: Choiseul, 2007), p. 166.

روسيا

التقارب الصيني - الروسي محكوم بحدود معينة؛ الحد الأول أن كلا البلدين يعدّ الأولوية هي للعلاقات مع الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. أمّا الحد الثاني فيأتي من مجموع الخلافات الاقتصادية، والإستراتيجية وحتى الثقافية بين الدولتين الواعيتين بعمقِ لهويتهما واختلافاتهما. إلا أن تقييم العلاقات بين الصين وروسيا – بحسب الباحث - يختلف بين كونها نموذجًا نظريًّا وبين كونها أصعب من حيث تبدو على الأرض. ولا يُهمل الباحث الدوافع الخفية لروسيا والصين في منظمة شانغهاي للتعاون التي تأسست عام 2001؛ فلا تريد روسيا أن تُلقي هذه المنظمة بظلالها على رابطة الدول المستقلة، وتريد الصين أن تزيد من نشاطها ضمن المنظمة.

> التقارب الصيني – الروسي محكوم بحدود معينة؛ الحد الأول أن كلا البلدين يعدّ الأولوية هي للعلاقات مع الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. أمّا الحد الثاني فيأتي من مجموع الخلافات الاقتصادية، والإستراتيجية وحتى الثقافية بين الدولتين

الهند

تواجه العلاقات الصينية الهندية صعوبات موروثة من التاريخ؛ مشكلات الحدود، وقضية التِبت. وعلى الرغم من أن تلك المشكلات قد تم تطبيعها، ولا سيما بعد عام 1998 إذ أخذ البلدان ينظران إلى نفسيهما على أنهما قوتان طبيعيتان، ما زالتا موجودتين ومؤثرتين. ويتنبأ الباحث للصين والهند - إذا ما تم دمجهما في المحافل الاقتصادية الناشئة الكبرى (قمة بريكس والباسيك) - أن يكون لهما دور مؤثر. ويقول الباحث إن التحالف الصيني الباكستاني ما يزال يمثل عقبة أمام التقارب الصيني الهندي على خلفية المنافسة الاقتصادية بين البلدين المتنافسين في مجال نفوذهما في جنوب آسيا وفي بقية العالم.

وعلى الرغم من تحسن علاقات البلدين، فالباحث يتساءل عن إمكان استمرار هذا التحسن وتطوره في المستقبل مع بقاء العديد من القضايا والملفات الشائكة، ولا سيما إذا تلاشت العوامل التي دفعتهما إلى هذا الانفراج؛ مشكلة التيبت، وصعود القوة لدى البلدين، والاحتكاك بينهما في المناطق التي يمارس كلاهما تأثيره، وزوال الخطر الإرهابي. أما الحل الذي يطرحه الباحث لتجنب عودة

النزاع الإستراتيجي مستقبلًا، ويعاكس التقدم الذي حققاه في علاقات البلدين فيعتمد على توظيف الخبرة التي اكتسبها كلا البلدين خلال مرحلة الانفراج في الحفاظ على حسن العلاقات بينهما.

الاتحاد الأوروبي

تُمثل العلاقات الصينية - الأوروبية كيانًا سياسيًا واحدًا، ولا يتناول العلاقات الثنائية باستثناء العلاقات مع فرنسا، علمًا أن الصين تُفضل تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى فيه أو الدول الأعضاء في مجموعة العشرين؛ المحور الفرنسي-الألماني، وبريطانيا وإيطاليا. وتنظر الصين إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يُمثّل نموذجًا يمكن أن يساهم في تعزيز نهج التعددية القطبية؛ فهو يُمثّل بالنسبة إلى الصين قوةً، وربما قطبًا جديدًا، إن لم يكن قادرًا على موازنة القوة الأميركية، فيمكن أن يُساهم في إضعاف القطب الأميركي الذي يصب في النهاية في خدمة مصالح الطرفين في بناء عالم متعدد الاقطاب. وتتمثل الأمور الأساسية في الخلافات الصينية الأوروبية في قضايا حقوق الإنسان، ورفع الحظر المفروض على الصين فيما يتعلق بالتسليح منذ 1989، والقضية التايوانية إذ يؤكد الاتحاد الأوروبي ضرورة حل الخلاف بين البلدين سلميًا.

> وتنظر الصين إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يُمثّل نموذجًا يمكن أن يساهم في تعزيز نهج التعددية القطبية؛ فهو يُمثّل بالنسبة إلى الصين قوةً، وربما قطبًا جديدًا، إن لم يكن قادرًا على موازنة القوة الأميركية، فيمكن أن يُساهم في إضعاف القطب الأميركي

يُضاف إلى تلك المشكلات ثلاث قضايا أساسية ترتبط بالعلاقات الاقتصادية والتجارية؛ الاتساع السريع لفجوة العجز التجاري الأوروبي وانخفاض قيمة النقد الصيني اليوان، واتساع المشكلات المرتبطة بعدم احترام الشركات الصينية لحقوق الملكية الفكرية. إضافة إلى الأزمة المالية العالمية في 2008 ووسائل مكافحة الركود العالمي، ووضع نظام عالمي جديد لتسوية وتفكيك الملاذات الضريبية.

ويبقى التساؤل حول قدرة باريس وبرلين على دفع الاتحاد إلى إقامة شراكة وثيقة مع جمهورية الصين الشعبية، إضافة إلى أن سياسة العاصمتين الأمنية والسياسية تتعارض بوضوح مع الرغبات الصينية.

مع دول أمن الطاقة

- يصف الباحث العلاقات بين الصين والدول النامية بأنها تتنوع بين التعاون والنهب والقيادة. ويعتمد الاقتصاد الصيني على نحو متزايد على الخارج في مجالات الطاقة والمواد الأولية والمنتجات الزراعية. من هذا المنطلق، عملت الصين على تمتين علاقاتها مع الدول التي تؤمّن مثل هذه الإمدادات مستندة إلى إكساء هذه الإستراتيجية خطابًا أيديولوجيًا يركز على تعاون الجنوب-جنوب والمنفعة المتبادلة (فائدة/فائدة).
- عملت الدبلوماسية الصينية على تعزيز إجراءات الاندماج الإقليمي في أميركا اللاتينية وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط؛ أي تمتين العلاقات مع المراكز أكثر منها مع الأقاليم، ومع البلدان الغنية بالمواد الأولية والمنتجات الغذائية بهدف تحقيق الاستقلال الطاقوي والغذائي أكثر منه مع البلدان المفتقرة إليها. ويركز الباحث على الشركاء الرئيسين، إذ تزايد اعتماد الصين عليهم: في الشرق الأوسط؛ إيران والمملكة العربية السعودية، ومصر وتركيا وقضية الصراع العربي الإسرائيلي. أما شركاؤها في أفريقيا فهم نيجيريا وأنغولا والسودان وجنوب أفريقيا، إضافة إلى فنزويلا وتشيلي والأرجنتين والبرازيل والمكسيك في أميركا اللاتينية.
- في خطاب المصطلحات، ركزت الحكومة الصينية على استعمال تعبير "البلد الكبير" بدلًا من "البلد النامي". فالهدف من استعمال هذا التعبير تكييف خطابها مع محاوريها بمرونة أكبر لمعالجة جميع الاختبارات، والإيحاء لشركائها من دول الجنوب بأنها ليست كالقوى الكبرى الأخرى التي تمتلك تاريخًا استعماريًا، ورغبة الصين في تعزيز موقعها في المناطق التي تخضع للمفاوضات الاقتصادية والتجارية على نحو متزايد.

خاتمة

معلومات دقيقة وموثقة وشاملة يقدمها العمل القيم والغني لعالم الدراسات الصينية الفرنسي كابيستان. وقد استقى الباحث قاعدة معلوماته من مجموعة كبيرة ومتنوعة وغنية من المصادر والمراجع الصينية ذات النهج التحليلي الإستراتيجي والسياسي الشامل، والتي تعكس وجهة النظر الصينية تجاه سياسة بلادهم. ويقدم كابيستان عملًا متوازنًا إضافة إلى عرضه رؤيا جديدة حول سياسة الصين العالمية وتطورات هذه السياسة والمحطات التي مرت بها. ولا يُهمل الكاتب الأوضاع التي رافقت تلك التطورات والتغيرات السياسية لبكين في

طريقها نحو التحول والتغير الذي شهدته منذ أحداث ساحة تيان آن مين 1989. وظهر حرص الباحث على أن يقدم للقارئ المتخصص والمهتم على حد سواء قراءة واضحة ومتوازنة ليس فيها تحيز أو حكم مسبق؛ الأمر الذي يسمح بتكوين صورة واضحة مفهومة ومتوازنة عن سياسة الصين الداخلية والخارجية. فهو لم يكن منحازًا إلى جوانب القوة التي تتمتع بها الصين وسياستها الدولية، ولا مقللًا من أهمية نقاط الضعف التي تعاني منها تلك السياسة والتي تطمح إلى أن تصبح قوة عالمية مهيمنة ووحيدة في العالم. فالتحليل العميق للخطاب الإستراتيجي الصيني والرؤى والآراء الصينية لمستقبل الصين في علاقاتها العالمية؛ كان من بين أهم عوامل نجاح الباحث في تقديم مثل هذا العمل المتميز وربما الفريد في تناول واقع الصين وسياستها وتوجهاتها العالمية غير الواضحة والمعقدة، والذي وضح المكانة الحقيقية التي تتمتع - والتي يمكن أن تتمتع - بها الصين على المسرح العالمي في العقود القادمة من القرن الحالي.

ومع كل هذه التغيرات أو، بمعنى أدق، التعديلات التي قامت بها الصين على مستوى سياستها الدولية، فإن الباحث لا يعدّ تلك التغيرات تغييرات تكتيكية بالدرجة الأولى وليست إستراتيجية. فالهدف منها هو بالدرجة الأولى التخفيف من الانتقادات العالمية التي توجه نحو الصين من جهة، والعمل على تعميق تأثير الصين في المسرح العالمي. فالنظام الصيني لم يتغير جذريًا، والإستراتيجية الصينية على المدى المتوسط ما تزال بلا تغيير، والعمل على تأسيس البلد ليكون القوة الأولى عالميًا ما يزال مستمرًا. فخدعة السياسة الصينية الكبرى بحسب تعبير المؤلف لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، إذ يرى أن علاقات الصين مع بقية العالم في السنوات المقبلة ستكون علاقات متوترة بل ومتصارعة.

لا شك أن الصين تجاوزت، بلا رجعة، الهدف الأسطوري والرمزي في استعادة سلطتها التاريخية على محيطها الإقليمي. فالخطاب العالمي للحزب الشيوعي الصيني، والديناميكية الدبلوماسية التي تمتع بها، والجهد الذي تقوم به الحكومة الصينية في عملية التحديث العسكري يوحي بأن بكين تعتزم المنافسة مع القوى الأكبر، وقبل الكل مع الولايات المتحدة الأميركية، في كل المجالات، وبكل الوسائل المتاحة لها والاستفادة القصوى من المرونة التي ميزت علاقاتها الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.

في النهاية، لا شك أن الكتاب موضوع المراجعة يتمتع بقيمة علمية وأكاديمية تجعل منه مرجعًا لا يمكن الاستغناء عنه في فهم سياسة الصين العالمية، والوقوف على مسيرة تطورها وما يرتبط بها من قضايا ومسائل شائكة ومتشابكة محلية وإقليمية وعالمية على جانب كبير من الأهمية.

المراجع

العربية

عبد الرحمن، حكمات. "الصعود السلمي للصين". **مجلة سياسات عربية.** العدد 14 (أيار/ مايو 2015)

ناي، جوزيف. **هل انتهى القرن الأميركي؟** ترجمة محمد إبراهيم العبد الله. الرياض: شركة العبيكان للتعليم، 2015.

الأجنبية

Cabestan, Jean-Pierre. *La politique internationale de la Chine entre intégration et volonté de puissance*. Paris: Presse De Lafondation Nationale Des Sciences Politique, 2015.

Maurel, Chloé. *La Chine et le monde constats et enjeux,* 2e trimestre. Paris: Studyrama Perspectives, 2008.

Courmont, Barthélémy. *Chine la grande séduction*: *essai sur le soft power chinois*. Paris: Choiseul, 2009.

Lorot, Pascal. *Le siècle de la Chine Essai sur la nouvelle puissance chinoise*. Paris: Choiseul, 2007.